

١٨/٠٨/٣١

تقرير موجز

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للإصلاح الاقتصادي في الكويت

د. العنود الشارخ، باحثة في معهد لندن للشرق الأوسط بجامعة لندن



الأصول. ولقد اعتُبر إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لخلق قطاع خاص مستقل، عن طريق السماح للاعبين الأصغر بدخول السوق.

ولقد وافق المجلس الوطني - في مبادرة منفصلة تعود لعام ٢٠١٠ - على خطة تنمية متوسطة الأجل من أجل تحسين جهود الحكومة الرامية إلى النهوض بقطاع خاص مزدهر، «[كانت] تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسألة أساسية في سياق نمو اقتصاد الدولة»^٣. على أن الخطة فشلت في التأثير بقوة على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإن أمست الحاجة إلى التغيير وإلى الفرص الاقتصادية الأكبر أشد إلحاحاً وضرورة بعد احتجاجات عام ٢٠١٢ وعنف الشباب في الكويت^٤.

وتم في عام ٢٠١٣ إطلاق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كشركة عامة مستقلة برأس مال ٢ مليار دينار كويتي (٧ مليارات دولار أمريكي)، وبشراكة تنفيذية مع البنك الدولي^٥.

وللصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أربعة مكونات، بحسب عبد العزيز اللوغانى نائب رئيس مجلس الإدارة الأول والمدير التنفيذي للصندوق:

١- المساعدات الحكومية عن طريق تمويل

عانى الاقتصاد الكويتي من الركود على مدار العقد الماضي بسبب مزيج من الاضطرابات السياسية والتقلب في أسعار النفط والفساد المستشري. ولكافة هذا الوضع، حاول البرلمان والنخبة الحاكمة وفئة المعنيين بالتجارة تطوير قطاع أعمال مزدهر عن طريق إحداث نقلات نوعية في السياسات، للابتعاد عن الاحتكارات، مع تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن هذه الأطراف الثلاثة مختلفة في ما يخص كيفية إنجاز أهدافها، وكثيراً ما تتقاطع غاياتها. ويقام من مشكلات الكويت الاقتصادية تزايد الإنفاق العام وتداخل مسؤوليات المؤسسات العامة مع تحمل مؤسسات مختلفة للمسؤوليات نفسها، كما ورد في صحيفة الراي، الأمر الذي دفع إلى إقصاء القطاع الخاص وضمن استمرارية الاعتماد على الدولة بصفتها الوجهة الأولى للباحثين عن عمل^٦.

وتعود جهود التركيز على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عام ٢٠١٠ على الأقل، حين عرض المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أهداف الحكومة في الرؤية الاستراتيجية للكويت ٢٠٣٥. تشجع هذه الخطة على نجاح القطاع الخاص بعيداً عن أرباح الحكومة النفطية^٢ مع تنويع سلة ثروات القطاع الخاص بعد أن كانت مركزة في المنتجات غير القابلة للتداول التجاري، بشكل يغذي تضخم

ولقد اعتُبر إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لخلق قطاع خاص مستقل، عن طريق السماح للاعبين الأصغر بدخول السوق.

المشروعات الناشئة وإعادة هيكلة الأنظمة القانونية.

٢- أنشطة تعليمية مُصممة لمساعدة الطلاب على «تبني عقلية ريادة الأعمال عن طريق أنشطة خارج المقررات الدراسية وأخرى مشمولة فيها».^٦

٣- إطار عمل قانوني مُراعٍ للشركات التجارية يسعى إلى تذليل العقبات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.^٧

٤- تغيير في الموقف نحو فهم أن «التاجر في يومنا وعصرنا هذا يعالج أيضاً مشكلات المجتمع ويجعل حياة الناس أكثر فعالية» من أجل توعية الجمهور وتبني مفهوم ريادة الأعمال.^٨

حددت هذه الاستراتيجية الوطنية مجالات اهتمام الحكومة الأولية بالاستثمارات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤشرات الأداء الأساسية لرصد وتقييم نمو الأعمال التجارية.^٩ كان مطلوباً أن يكون المتقدمون بطلبات الدعم قد بلغوا من العمر ٢١ عاماً على الأقل وأن يكونوا عاملين في مشروعات صغيرة ومتوسطة مملوكة لكويتيين و«ملتزمين بالمساهمة بشكل مباشر في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني... وتوفير فرص عمل إضافية للمواطنين الكويتيين».^{١٠} وقد أدى ما لحق من انتظار دام ثلاث سنوات قبل الحصول على قرض من الصندوق إلى تسليط الضوء على حالة الجمود التنفيذي والتشريعي القائمة بسبب التعارض بين الأجندة السياسية والإصلاحية، الخاصة بكل من الطبقة التجارية والنخب الحاكمة والفصائل البرلمانية.

ولقد توصل التقرير السنوي الأوّل للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أنّ العقبات الأساسية التي اعترضت طريق النجاح كانت تتمثل بغياب برامج الدعم الفني والمالي والإرشاد.^{١١} لم يتمكن الصندوق من تقديم هذا الدعم بسبب التعجل في تشكيله وبسبب تعارض أجدات صناع القرار. كما برزت مشكلات هيكلية، مثل التأخر في توجيه المسائل المتصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارة التجارة والصناعة. ولقد تفاقم الوضع بسبب الإفراط في الإنفاق ومناخ عدم الثقة بالصندوق بصفته مؤسسة حكومية، كما لاحظت صحيفة القبس،^{١٢} وكما لاحظ كل من مهندس الصانع أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية،^{١٣} واللوغانى نفسه.^{١٤}

على الرغم من الجهود الساعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تمثل ٣٪ فحسب من إجمالي الناتج المحلي الكويتي، وتوظف ٢٣٪ من القوى العاملة.

ونتيجة للمذكور، تم استبدال مجلس الصندوق في ٢٠١٦ وتم تنفيذ مجموعة كبيرة من برامج تنمية ريادة الأعمال بالتعاون مع «جنرال إلكتريك» وشركاء آخرين.^{١٥} إلا أنّ خلافات سياسية كامنة وراء تعيينات أعضاء مجلس الإدارة قد طفت إلى السطح، مع اختلاف الهيئات الكويتية الحكومية المختلفة حول أفضل السبل للاستفادة من البرنامج، بما يشمل ضمّ الكويتيين الأقل نصيباً من الثروة إلى المستفيدين منه. ولقد مثّل الخلاف ما وصفته نائب وزير شؤون الشباب بأنه نقص في «تنسيق وتوحيد ومزج الجهود، وفرض المحاسبة».^{١٦} قام النواب الشباب الساعون لتوضيح سبب إخفاق الصندوق الوطني في تقديم دعم مالي حقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكشف عن صعوبات كبرى اعترضت طريق تقديم الدعم الإداري^{١٧} من الهيئات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،^{١٨} وتم بذل محاولات لمعالجة هذه المشكلات عن طريق لجنة من مجلس الأمة، كانت تهدف إلى تحسين ظروف الأعمال التجارية بما يراعي تطوّر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونمو ريادة الأعمال في الكويت.

مشكلات متعلقة بالتنفيذ

على الرغم من الجهود الساعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تمثل ٣٪ فحسب من إجمالي الناتج المحلي الكويتي، وتوظف ٢٣٪ من القوى العاملة.^{١٩} وهناك تقرير صدر عن البنك الدولي عام ٢٠١٧ يصنف الكويت في المرتبة ١٠٢ على مستوى العالم من حيث سهولة أداء الأعمال التجارية (الأدنى مرتبة بين دول مجلس التعاون الخليجي) بعد أن كان مركزها الـ ٩٨ في عام ٢٠١٦، مع احتلال المركز ١٧٣ (بعد أن كان ١٤٩ في عام ٢٠١٦) بالنسبة إلى سهولة فتح شركة.^{٢٠} يتطلب فتح شركة في الكويت نحو ١٢ إجراء مختلفاً ويستغرق الأمر نحو ٦٢ يوماً، ويكلف ٢,٨٪ من متوسط الناتج القومي للفرد.

وفي استبيان أصدره البنك الدولي عام ٢٠١٤، ذكر ٥٠٢ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت أنّ إجراءات التراخيص والتصاريح هي العائق الرئيسي الذي يحول دون النمو، في ما كانت «قوانين العمل وعدم اليقين في ما يخص الأنظمة والقواعد، والفساد الإداري» من بين المعوقات

الكبرى الأخرى. وأُعرب ٢٤ بالمائة من المشمولين في الاستبيان عن أن نقص القوى العاملة المتعلمة «بالقدر الكافي» والتي لديها المهارات والتدريب اللازمان، هي من المعوقات الأخرى التي تعترض طريق النمو.^{٢١}

ولمعالجة بعض هذه المشكلات، شكّلت الحكومة لجنة تحسين بيئة الأعمال التجارية في عام ٢٠١٥ من أجل تحسين وتيسير ظروف العمل التجاري في الكويت، وشاركت فيها ١١ هيئة عامة. ولقد نجحت اللجنة في استحداث بعض أوجه التحسن وقدمت تشريعاً جديداً. ومن مجالات النجاح الجديرة بالذكر مسألة تمويل المشروعات الجديدة. فبحسب التقرير السنوي للصدوق الوطني ٢٠١٥-٢٠١٦، تلقى ٥٩ مشروعاً فحسب تمويلات منذ عام ٢٠١٣، وبالمقارنة، يُظهر تقرير ٢٠١٦-٢٠١٧ السنوي الموافقة على ٢٤٥ برنامجاً جديداً، ليصل إجمالي عدد المشروعات إلى ٣٠٤،^{٢٢}

إلا أنه توجد معوقات هيكلية أكبر تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد لا تنجح مذكرة تفاهم صادرة عن لجنة أو تشريع جديد وحسب بحلها. ففي عام ٢٠١٦ أصدرت الكويت وثيقة للإصلاح الاقتصادي سلطت الضوء على بعض التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الكويتي، وركزت على تنشيط القطاع الخاص وإضافة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة اهتمام المواطنين بالقطاع الخاص، كأفضل السبل للتعامل مع تزايد عجز الميزانية وانحسار أسعار النفط. ومن بين ستة أهداف ذُكرت،^{٢٣} حددت الوثيقة ثلاثة تغييرات أساسية لازمة لتحسين الاقتصاد الكويتي: تخصيص (مخصصة) الخدمات الحكومية لمزيد من الشراكات مع القطاع الخاص؛ تشريع قوي لمكافحة الاحتكار بما يسمح بالمنافسة؛ توفير بيئة محفزة للقطاع الخاص. إلا أنه وبعد أقل من عام على إصدار وثيقة الإصلاح الاقتصادي، علق العمل بها بسبب الخلافات بين الفصائل السياسية إزاء تنفيذها. ونتيجة لهذا، طُلب من وزارة المالية مراجعة الوثيقة.^{٢٤}

وبالمثل، يرتبط مصير الصدوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرؤى الاقتصادية المتغيرة، التي تتعلق بدورها في الاقتصاد الكويتي. وحتى الآن، تم تغيير تركيبة الصدوق مرتين، ومن المقرر إعادة هيكلة مجلس إدارته بالكامل بناء على أمر صدر عن الحكومة الكويتية في

مايو/أيار ٢٠١٨،^{٢٥} وبينما أسفرت العملية الأولية لصناعة السياسات في الأمثلة المذكورة سابقاً عن خطط واضحة وأطر عمل قابلة للتنفيذ تم تصميمها لضخ الحياة في الاقتصاد الكويتي، فمن الواضح بالدرجة نفسها أنه لا توجد في الوقت الحالي أية هيئة أو جماعة سياسية أو اقتصادية على صلة بالأمر لديها القدرة على تنفيذ هذه الخطط والأطر بفعالية. فمن أجل تجاوز الخلافات بين الأجنحة السياسية والمصالح الاقتصادية، يتعين تمكين الصدوق بمزيد من الاستقلال. وللأسف، يبدو أن الصدوق قد أصبح أكثر ارتباطاً بالكوادر الحكومية مع التغييرات الأخيرة في مجلس إدارته.

التداعيات على السياسات

لقد دخل البنك الدولي في شراكة مع الصدوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثناء ثلاث من مراحل التنفيذ الأولية، وتعاون معه في خمس مجالات رئيسية، وكان المجال الأصعب بينها هو «تنمية ثقافة ريادة الأعمال» في الكويت.^{٢٦} من أجل تحقيق هدف إنشاء قطاع خاص [يلعب] دوراً قيادياً في تهيئة الوظائف للجيل القادم من الكويتيين على مدار السنوات العشرين التالية،^{٢٧} فلا بد وبكل وضوح من حدوث تغيير كبير في القطاع الخاص الكويتي، بحيث ينأى بنفسه عن الاحتكارات التي تهيمن عليها النخب، ويتجه نحو المزيد من المنافسة. يتطلب خلق ثروة مستقلة في نظام تسيطر عليه الدولة إلى حد بعيد، حدوث تغيير جوهري في السياسات المالية المتعلقة بالتنظيم الحكومي، عوضاً السيطرة الكاملة فحسب.^{٢٨}

وهناك أيضاً قضية أكبر تفاقم من الركود الاقتصادي الكويتي. فعلى الرغم من الثروة الهائلة في القطاع الخاص لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تفوق ٢ تريليون دولار، فهي متركة بشدة في يد مجموعة صغيرة من الأعمال التجارية المملوكة لعائلات نافذة.^{٢٩} نتيجة لهذا، فإن الإصلاحات في الكويت تتعارض بشكل مباشر مع مصالح النخبة. وتُعد السلطة السياسية في الكويت - كما هو الحال في سائر أنحاء الخليج - «آلية توازن تُبقي المواطنين راضين مع رعاية المطالب الاقتصادية للعائلات النافذة التي يُعد استمرار دعمها ضرورياً لبقاء النظام. وهي تبرم الصفقات مع النخب السياسية» لضمان بقاء النظام في السلطة.^{٣٠}

وبينما أسفرت العملية الأولية لصناعة السياسات في الأمثلة المذكورة سابقاً عن خطط واضحة وأطر عمل قابلة للتنفيذ تم تصميمها لضخ الحياة في الاقتصاد الكويتي، فمن الواضح بالدرجة نفسها أنه لا توجد في الوقت الحالي أية هيئة أو جماعة سياسية أو اقتصادية على صلة بالأمر لديها القدرة على تنفيذ هذه الخطط والأطر بفعالية.

وظائف إنتاجية للمهنيين الكويتيين، وإلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وإلى تنويع مصادر النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذه الأهداف، على الكويت أن تبتعد عن بيئة العمل المرتكزة على النفط والقائمة على الحوسبيات، نحو بيئة اقتصادية ربحية تحركها ظروف السوق الحقيقية. إن الدروس المستفادة من إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت يجب أن تطبقها هيئة واحدة متماسكة قادرة على ممارسة صناعة القرار بشفافية، وقادرة على الإدارة المالية والتنظيم وتقديم المساعدة. ويجب أن يقترن هذا بإتاحة سبل لضمان قدرة مجموعة متميزة من مقدمي الطلبات المالكين لروح الابتكار، على الحصول على التمويل والتمكين لتغيير مسار الوضع القائم وإحداث نقلة نحو التنويع الاقتصادي الحقيقي. لن يكون هذا ممكناً إلا إذا غيرت الدولة نظامها التعليمي بما يتوافق وتجهيز الطلاب بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل الحديث، مع تذليل العقبات التي تعترض طريق دخول رواد الأعمال الشباب إلى السوق. إن الكويت قادرة على استحداث هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يدعي موقع بوتيكات^{٣٥} - وهو متجر تجزئة للبيع على الإنترنت تديره شركة كويتية صغيرة - أنه أكبر موقع لمستحضرات التجميل ومنتجات رعاية البشرة والعطور في الشرق الأوسط.^{٣٦}

وتستمر الارتباطات العائلية بكونها عاملاً أساسياً في التعيينات السياسية الحساسة. على سبيل المثال، كان والد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رئيساً للفرقة التجارية للكويت على مدار السنوات العشرين الماضية، وليست هذه بالحالة الاستثنائية. يظهر من الوضع القائم أن الإبقاء على الارتباطات العائلية وعلى مصالح النخب الاقتصادية له الأولوية على الإصلاح القادر على إحداث أثر حقيقي. فعادة ما تتحول جهود الإصلاح إلى «مشروعات برّاقة مدعومة سياسياً ومبادرات تجميلية يتم تصويرها وكأنها تغييرات جذرية»^{٣٧}. على سبيل المثال، عندما قرر وزير التجارة والصناعة الحالي تغيير مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٦، عين من وصفهم أحد المراقبين بأنهم «أعضاء ديوانية واحدة»^{٣٨} دون الاستعانة بعملية تعيين تتمتع بالشفافية. إن الخلاص المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق الوطني قد يفتح باباً لإحداث توازن في مواجهة سلطة الجماعات التي تعتمد على الحسوبية، فضلاً عن السماح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق نتائج ملموسة وإحداث زخم يدفع باتجاه التغيير، حتى وإن اختلفت الفصائل بمجال الأعمال والسياسة حول كيفية تحقيق هذا التغيير.

من الواضح أنه وعندما تتعامل الحكومة مع مشروعات زيادة الأعمال وتتعاظم مع محاولات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن غياب الإجماع والتماسك إزاء تدابير التمويل والإدارة يطفو إلى السطح. كما توجد المشكلة المزمنة المتمثلة في ضعف النظام التعليمي الذي أخفق في تسليح الطلاب بالمهارات المطلوبة للنجاح في سوق العمل الحديث، وكذلك مشكلة الاعتماد المفرط على الوظائف الحكومية والتي لا يمكن حلها عن طريق حاضنات وبرامج تطوير الأعمال المدارة من قبل الصندوق الوطني حالياً.^{٣٩} في المجمل، حتى تتوفر فرصة للإصلاحات الحقيقية ولتهيئة مناخ يحفز على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الكويت إحداث تغييرات في السياسات تتصدى للمشكلات التشريعية والتعليمية التي تحول دون أن يصبح الشباب الكويتي صانع التغيير الاقتصادي الذي تأمل الحكومة في إحداثه.

إن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسعى إلى المساعدة في تهيئة

فلا بد وبكل وضوح من حدوث تغيير كبير في القطاع الخاص الكويتي، بحيث ينأى بنفسه عن الاحتكارات التي تهيمن عليها النخب، ويتجه نحو المزيد من المنافسة. يتطلب خلق ثروة مستقلة في نظام تسيطر عليه الدولة إلى حد بعيد، حدوث تغيير جوهري في السياسات المالية المتعلقة بالتنظيم الحكومي، عوضاً السيطرة الكاملة فحسب.

٧ انظر:

Doing Business 2017: Equal Opportunity for All Kuwait Report, World Bank, Washington, D.C.: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-0948-4, <http://documents.worldbank.org/curated/en/622711478589410643/Doing-business-2017-equal-opportunity-for-all-Kuwait>

٨ انظر:

Sushmitha Pidatala, "Backstage with the Kuwait National Fund for SME Development," Arabnet, May 5, 2015, <https://www.arabnet.me/english/editorials/Entrepreneurship/Backstage-with-the-Kuwait-National-Fund-for-SME-Development>

٩ التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (التقرير الأول منذ التأسيس)، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت.

١٠ التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (التقرير الأول منذ التأسيس)، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت.

١١ التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (التقرير الأول منذ التأسيس)، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت.

١٢ «الخليجي يقبل الرسوم والضرائب بينما الكويتي يرفضها»، القبس، ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٧، <https://alqabas.com/378966>

١٣ مقابلة مع محمد الصانع بمقر الريادة للاستثمار، ٤ مايو/أيار ٢٠١٧.

١٤ مقابلة مع عبد العزيز اللوغانى، مقر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠١٧.

مراجع

١ توصية بإلغاء وزارات الشؤون والمواصلات والشباب»، الراي، ٢٥ مارس/آذار ٢٠١٧: انظر:

Khalid al Khater, "The Challenges of the Oil Prices Collapse and Economic Diversification in the GCC Countries," Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: Socio-Economic Challenges, Arab Center for Research and Policy Studies, 2016, pp. 464-534

٣ انظر:

Ernest Koch, Challenges to SME Development in Kuwait, UNDP Kuwait, November 2011, <https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/KWT/SME%20Challenges%20Final%20Report%20KUWAIT%20Nov%2011.pdf>

٤ انظر:

Alanoud Al Sharekh, "Unprecedented Protest in Kuwait," IISS Voices, October 25, 2012,

٥ انظر:

Building Kuwait's Future, One Small Enterprise at a Time, World Bank, March 1, 2016, <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/03/01/building-kuwait-future-one-small-enterprise-at-a-time>

٦ انظر:

Sushmitha Pidatala, "Backstage with the Kuwait National Fund for SME Development," Arabnet, May 5, 2015, <https://www.arabnet.me/english/editorials/Entrepreneurship/Backstage-with-the-Kuwait-National-Fund-for-SME-Development>

- الصغيرة»، القبس، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٨: <https://alqabas.com/538095>
- Building Kuwait's Future, March 1, 2016
انظر: ٢٧
- ٢٨ السابق.
- ٢٩ مقابلة مع عبد العزيز اللوغانى، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠١٧.
٣٠ انظر:
- Rola Dashti, "The Private Sector and Social Divide in the GCC," Private Sector Development in the Gulf States, Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum, Summer 2017, p 20
٣١ انظر:
- Mark Neal, "Private Sector Development in the Gulf States; Overview," Private Sector Development in the Gulf States, Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum, Summer 2017, p 4
٣٢ المرجع السابق، ص ٥.
- ٣٣ تعليق تم الإدلاء به أثناء مقابلات لصالح إجراء هذه الدراسة، من قبل أحد العاملين بمنظمة مجتمع مدني يرغب في عدم ذكر اسمه.
٣٤ انظر:
- Workers paid to do nothing; a ghost army that haunts gulf rulers," Bloomberg, June 20, 2018, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-06-20/workers-paid-to-do-nothing-a-ghost-army-that-haunts-gulf-rulers>
٣٥ انظر:
- May Farhan, "Boutiquaat: Creating a Social Commerce Market in the Gulf," Arab Gulf States Institute in Washington Blog, February 5, 2018
- <https://www.menaherald.com/en/economy/energy/kuwait-national-fund-supports-smes-develop-digital-industrial-ecosystem-ge's-predix> ١٥
- ١٦ تعليقات أدلى بها في الاجتماع العمومي لمجلس الأمة بتاريخ ٢ مايو/أيار ٢٠١٧.
- ١٧ مقابلة مع نهى المنصور في مقر الريادة للاستثمار، ٤ مايو/أيار ٢٠١٧.
- ١٨ عيد ناصر الرشدي، «أداء صندوق المشاريع الصغيرة... يُحبط المبادرين»، القبس، ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧، <https://alqabas.com/402907>
١٩ انظر:
- Building Kuwait's Future, One Small Enterprise at a Time, World Bank, March 1, 2016, <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/03/01/building-kuwait-future-one-small-enterprise-at-a-time>
٢٠ انظر:
- Doing Business 2017: Equal Opportunity for All Kuwait Report, World Bank, Washington, D.C.: World Bank, <http://documents.worldbank.org/curated/en/622711478589410643/Doing-business-2017-equal-opportunity-for-all-Kuwait>
٢١ انظر: Building Kuwait's Future, 2016
- ٢٢ انظر:
- Annual Report for the Financial Year 2015/2016, National Fund for SME Development, Kuwait
٢٣ انظر:
- National Fund for SME Development Annual Report 2016/2017
- ٢٤ وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي لعام ٢٠١٦ يمكن الاطلاع عليها هنا (بالعربية فقط):
٢٥ انظر:
- "Kuwait's Economic Reform Bill Frozen," The New Khaleeji, April 2, 2017
- ٢٦ الروضان رئيساً لمجلس إدارة «المشروعات

٣٦ من نحن ، موقع بوتيكات: <https://www.boutiqaat.com/en-kw/about-us>

الكاتبة

د. العنود الشارخ هي باحثة في معهد لندن للشرق الأوسط بجامعة لندن . تركّز بحوثها على القضايا الاجتماعية-السياسية والثقافية والأمنية لمنطقة الخليج العربي . حصلت على الدكتوراه من جامعة لندن .

center for the
MIDDLE EAST
Rice University's Baker Institute for Public Policy

شكّل هذا التقرير الموجز
جزءاً من مشروع بحثي
دام لعامين وعالج موضوع
السّلطة الدينيّة في الشرق
الأوسط . وقد تم دعم
المشروع بمنحة من قبل
مؤسسة هنري لوس .

للاطلاع على أوراق أخرى:

www.bakerinstitute.org/issue-briefs

كتب هذه المطبوعة باحث/ة (أو باحثون/باحثات) شاركوا/شاركن في مشروع تابع لمعهد بيكر . وكلما أمكن ، قام خبراء خارجيون بمراجعة البحث قبل إصداره . إلا أنّ الآراء الواردة هنا تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس .

© 2018 Rice University's Baker
Institute for Public Policy

النقل والاقتباس بصيغة:

يُسمح بالاقتباس والنقل من هذا المحتوى أو إعادة إنتاجه دون تصريح مُسبق ، بشرط النسب إلى المؤلف وإلى معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس .

Cite as:

Al Sharekh, Alanoud. 2018. *The National Fund for SME Development as a Vehicle of Economic Reform in Kuwait*. Issue brief no. 08.31.18 (Arabic). Rice University's Baker Institute for Public Policy, Houston, Texas.